النظام السعودي يعدم معتقل الرأي الشهيد عبدالمجيد النمر

أعلنت وزارة الداخلية السعودية اليوم في الـ17 من تموز الجاري عن تنفيذ حكم الإعدام بحق معتقل الرأي عبد المجيد النمر، وهو ابن عم الشهيد الشيخ نمر باقر النمر. ليرتفع بذلك أعداد المعدومين من منطقة القطيف منذ بداية العام الجاري إلى 10 شهداء. وفيما يبدو أن أيدي "ناحِتي" بيانات وزارة الموت ثَقُلت من كثرة البيانات وازدحامها، فقد خطّت في بيان إعدام الشهيد النمر ما تخطّه عادة في عمليات إعدام أفرادا من الطائفة السنية. حيث برر "النظام" عملية الاعدام بانه ثبت لاجهزته الامنية ولقضاته أن الشهيد عبد المجيد منتمي لتنظيم القاعدة وهي تهمة تخالف الواقع جملة وتفصيلا. تهمة "الانتماء للقاعدة" لا "تُلبّس" عادة لأبناء الطائفة الشيعية خاصة أن الشهيد كان قد اعتُقل أول مرة عام 2012 على خلفية مشاركته في الحراك المطلبي الذي انطلق في 2011 في منطقته العوامية. إلى ذلك أتى مكان الإعدام في الرياض منافيا للعادة الجارية في إعدام معتقلي الرأي حيث يكون في نفس مكان إقامتهم، ولكن ذكر البيان أن مكان الإعدام كان الرياض فيما هو من أهالي محافظة القطيف، ما وضع علامات استفهام أخرى عن "قص ولصق" البيان عن عملية إعدام سابقة. تراوحت ردود الفعل على عملية الإعدام و"التبرير" اللاعقلاني الذي أصدرته وزارة الداخلية؛ بين ساخرة ومنبهة من صياغة البيان. في إجماع على أن البيان خير دليل على استخفاف "السلطات" بأرواح أبناء البلد حتى يصل بها الأمر إلى نسخ البيانات دون مراجعة باقي التفاصيل مع التعديل على الاسم حصرا. عضو الهيئة القيادية في "لقاء" المعارضة في شبه الجزيرة العربية الدكتور فؤاد ابراهيم اعتبر أن التهمة المدرجة في البيان خير دليل على "افلاس النظام السعودي وعبثيته وتعطشه لسفك الدم وممارسة سياسة التخويف بعد فشله في اقناع السكان بمشروعيته". وفي تغريدة عبر حسابه على منصة "إكس"، ذكر الدكتور ابراهيم ملاحظتين على عملية الاعدام؛ اولا: منذ الاعلان عن تنظيم القاعدة وفي ذروة توهجها الاعلامي لم يحصل ان ارتبط "شيعي" بهذا التنظيم، ببساطة لان التنظيم في الغالب تكفيري وتاليًا اقصائي لكل من هم من خارج "العقيدة السلفية"، فكيف اذا كان هذا الشخص من العوامية بخصوصيتها السياسية والمذهبية والرسالية. وثانيًا تساءل الدكتور فؤاد "هل يعقل ان ينتمي هذا الشخص لتنظيم فقد بريقه وتفككت بنيته التنظيمية ولا يكاد يذكر في الاعلام، ما ينطبق عليه المثل اللبناني "يطعمك الحج والناس راجعة"". من جهته اعتبر

الحقوقي طه الحاجي أن البيان نسخ ولصق وأن الإعدام "فقط قتل سياسي وتعطش للدماء". مؤكدا على أن "الحكومة السعودية توغل في القتل والاجرام بكل استخفاف، حتى بيان وزارة الداخلية نسخ ولصق، اتهم مجيد النمر بالانتماء للقاعدة وتنفيذ الحكم في الرياض! وهو شخصية محترمة مشهود له بالخير في العوامية". وأما الحقوقي عادل السعيد فقد رأى بالأمر دليلا على ما بلغه "استهتار السعودية بالدماء إلى مستوى فاضح جدا، فحتى بيانات وزارة الداخلية باتت مجرد نسخ ولصق". من جانبه أشار عضو الهيئة القيادية في "لقاء" المعارضة بالجزيرة العربية عباس الصادق إلى أنه "من المفارقات أن يتهمه النظام بالانتماء لتنظيم القاعدة الذي يتقرب إلى ا بذبح الشيعة"، مشددا على أن "البيان يؤكد ما نقوله دائما حول سياسة القص واللصق والبيانات المعلبة التي تصدرها وزارة الداخلية مع كل جريمة اعدام لمعتقلي الرأي". مؤكدا في تغريدة أخرى أن الشهيد معروف بتدينه والتزامه في بلدة العوامية بالقطيف. مشيرا إلى أن الشهيد تحمل مضايقات النظام بسبب ولايته على مسجد عين الإمام الحسين (ع)، الذي تعرض للهدم. وأنه كان قد اعتُقل في 8 أغسطس 2012، وأفرج عنه بعد شهر، لكنه لم يسلم من الاستدعاءات المتكررة. "وهذا يبرز سياسة القمع التي ينتهجها النظام ضد النشطاء ومعتقلي الرأي"، وفقا للصادق. هذا وعلّق الإعلامي اللبناني أسعد أبو خليل على بيان الإعدام مستهزئا بـ"إعدام شيعي بتهمة الإنتماء إلى تنظيم القاعدة". كما كتب الإعلامي هاني العبندي على حسابه "لو كانت للدماء صوت لصرخت في وجه السياف يا وزارة الداخلية السعودية. قليلاً من التعقل إذا كان لكم عقل!! سحقا لكم يا جبناء تقتلون دون أي اكتراث لأنكم لستم أكثر من محمية أمريكية!!". وكانت قد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكم الإعدام بحق الشهيد عبد المجيد النمر عام 2022، وكان قد اعتُقل آخر مرة في الثامن عشر من شهر أبريل عام 2018.